مجلة الدراسات التنموية و ريادة الأعمال
ISSN: 2830-988X
المجلد:01-العدد:01/ جوان-2023
ص ص75-95

OEB Univ. Publish. Co.

واقع وآفاق القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (2015-2020)

reality and prospects of the agricultural sector in Algeria: an analytical study for the period (2015-2020)

جلال هاشمي[1]

[1] جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، djalel_hachemi9@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/05/30 تاريخ قبول النشر: 2023/06/27 تاريخ النشر: 2023/06/30

الملخص:

مع تزايد ضرورة بناء اقتصاد بعيدا عن هيمنة قطاع المحروقات في الجزائر، يظهر القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي ورابط مهم في النسيج الوطني والعصب الحساس في الاقتصاد، وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر والتعرف على التطلعات المنتظرة منه على مستوى الأسواق الخارجية، وقد تم التوصل إلى أن القطاع لم يتمكن من النمو والتطور المرغوب، كما أنه لم يحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الغذاء تماشيا مع النمو الديمغرافي، وبالمقابل يمتلك هذا القطاع فرصا واعدة على مستوى الأسواق الإفريقية يتعين استغلالها بشكل أمثل.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، الغذاء، الاقتصاد الجزائري.

تصنيف Jel: C22، F4، Q43.

Abstract:

With the increasing need to build an economy away from the dominance of the hydrocarbon sector in Algeria, the agricultural sector appears as a strategic choice and an important link in the national fabric and a sensitive nerve in the economy. It was concluded that the sector was unable to grow and develop the desired way, nor did it achieve the targeted increase in production to meet the demand for food in line with demographic growth. On the other hand, this sector has promising opportunities at the level of African markets that must be optimally exploited.

***Keywords**: Agricultural Sector, Food, Algerian Economy.*

Jel Classification Codes: C22 ،F4 ،Q43.

[*] **المؤلف المرسل:** جلال هاشمي.

1.مقدمة:

يعد قطاع الفلاحة رابط مهم في النسيج الوطني والعصب الحساس في الاقتصاد، فالدولة مطالبة بأن تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لمواطنيها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي وضمان مستوى معين من الأمن الغذائي. ومهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فإنه يجب أن يحضى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات أخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى.

على العموم، إن الوضعية الراهنة للإقتصاد الجزائري مرتبطة أساسا بالوضعية التي آل إليها القطاع الفلاحي. فمهما كانت أسباب أزمة الفلاحة الجزائرية، سواء تعلق الأمر بمرحلة التنمية المخططة وغير المتوازنة التي أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي، أو نتيجة التغيرات الهيكلية العديدة التي عرفها القطاع الفلاحي والمشاكل التي عاناها، فإن نتيجة هذا الوضع هي تخبط الجزائر في تبعية غذائية شبه مطلقة.

-إشكالية الدراسة:

بناء عما سبق، تتلخص إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

ما واقع القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري وما هي التطلعات المنتظرة منه على المستوى الدولي ؟

-فرضية الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة نضع الفرضية الآتية:

يؤدي القطاع الفلاحي في الجزائر دورا مهما في الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي وينتظر منه المساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

-أهدف الدراسة :

ترمي الدراسة إلى الوقوف على مكانة القطاع الفلاحي في الجزائر بتشخيص إسهاماته على المستوى الكلي (المساهمة في القيمة المضافة، التشغيل والتصدير) بالإضافة إلى التعرف على التطلعات المنتظرة منه على مستوى الأسواق الخارجية.

-هيكل الدراسة :

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور حيث تضمن الأول واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، أما المحور الثاني من الدراسة فخصص لإبراز التحديات التي يواجهها القطاع الفلاحي في الجزائر، بينما ركز المحور الثالث على التطلعات المنتظرة من قطاع الفلاحة في الجزائر.

2. واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

تكتسي الفلاحة أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول باعتبارها أهم ركائز التنمية الاقتصادية، إذ تشكل مصدرا للغذاء ومناصب الشغل، وبالنظر إلى هذه الأهمية البالغة، فإنه لا بد من الإطلاع على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بهدف التعرف على إمكانياته وتحليل وضعية نشاطاته، لاستخراج نقاط القوة و نقاط الضعف، والمساهمة بها في وضع تصور من أجل النهوض بالقطاع.

1.2 الإمكانيات الفلاحية للجزائر:

يزخر القطاع الفلاحي في الجزائر بثروات معتبرة نظرا للموقع الاستراتيجي للجزائر وشساعة مساحتها وتنوع مناخها الأمر الذي ينعكس مباشرة على تنوع المحاصيل والانتاج الفلاحي، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

- الأراضي الفلاحية: تعد الأرض ثروة طبيعية وأساس الإنتاج الفلاحي وتبلغ مساحة الأراضي الفلاحية حوالي 44 مليون هكتار تمثل 17% من المساحة الكلية للجزائر حسب إحصائيات سنة 2017. (جنيدي وسلامي، 2018، صفحة 10)

- الموارد المائية: رغم وقوع معظم مساحة الجزائر في المناطق الجافة وشبه الجافة إلا أنها تتوفر على موارد مائية هائلة (سطحية وجوفية) تقدر بـ 19.2 مليار م^3 منها 7 مليار م^3 مياه جوفية (5 مليار م^3 منها موجودة في الجنوب). (مراد، 2019، صفحة 152)

- الثروة النباتية: من أهم المحاصيل النباتية في الجزائر نجد: (حنان، 2020، صفحة 9)

* الحبوب: تعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الفلاحية في الجزائر وبالأخص القمح وتتركز في السهول الداخلية والهضاب العليا وقد قدر الانتاج السنوي لها على سبيل المثال سنة 2015 بحوالي 3760 ألف طن.

*الخضر : تعتبر الخضر من المواد الأكثر استهلاكا وتتمركز في المناطق التلية ومن أبرزها البطاطا، الطماطم، البصل، الثوم، الفلفل والبطيخ، وقد قدر إنتاجها السنوي بحوالي 12470 ألف طن سنة 2015.

*الفواكه: تقدر مساحتها بحوالي 326 ألف هكتار وبلغ إنتاجها سنة 2015 حوالي 4323 ألف طن.

- الثروة الحيوانية: تعتبر القسم الثاني بعد الإنتاج النباتي للقطاع الفلاحي وتتميز بنوع من الاستقرار مقارنة بالإنتاج الزراعي نظرا للاهتمام الكبير بتربية الحيوانات خاصة الأبقار والأغنام (غزازي وبغنة، 2018، صفحة 7)، ويضاف لذلك امتلاك الجزائر لـ 9 ملايين هكتار من فضاءات الصيد البحري. (جدي وشرياق، 2018، صفحة 8)

2.2 تطور مؤشر الإنتاج الفلاحي:

في هذا الصدد كان القطاع الفلاحي القطاع الوحيد الذي سجل سنة 2020 توسعا في النشاط قدره 1.6% وإن كان بوتيرة أقل من سنة 2018 التي سجل فيها نموا في حجم الإنتاج قدر بـ 5% بالنظر للظروف المناخية الموائمة والتي سمحت بوصول إنتاج الحبوب لأفضل المستويات من حيث نمو الكميات المنتجة، وهذا بعدما كان يقدر هذا المعدل بـ 1.8% و 1% خلال سنتي 2016 و2017 متأثرا بتراجع إنتاج الحبوب المرتبط كثيرا بتساقط الأمطار غير المنتظم الذي يميز مناخ شمال افريقيا (بنك الجزائر، 2021، الصفحات 28-29)

وتظهر دراسة مكونات نمو الإنتاج الفلاحي لسنتي 2019 و2020 من حيث الكميات أن هذا النمو ناتج أساسا عن نمو الانتاج البستاني (البطاطا، البصل والطماطم)، محاصيل الأعلاف، الطماطم الصناعية وإنتاج الأشجار والكروم، وقد بلغ إنتاج الحبوب 43.9 مليون قنطار بعدما كان يقدر بـ 37.6 مليون قنطار سنة 2015، بينما بلغ إنتاج الأعلاف 52.6 مليون قنطار سنة 2019، فيما حقق الانتاج البستاني ما قدره 146.7 مليون قنطار بعدما كان يبلغ 136.6 مليون قنطار سنة 2018، كما ارتفع انتاج الحمضيات من 13.4 مليون قنطار سنة 2015 إلى 15.8 مليون قنطار سنة 2019، وفيما يخص الانتاج الحيواني سجل هو الآخر ارتفاعا في كمية الانتاج بالنسبة لكل من اللحوم البيضاء، البيض والحليب، كما عرف إنتاج التمور ارتفاعا من 10.6 مليون قنطار سنة 2016 إلى (بنك الجزائر، 2020، الصفحات 26-27).

3.2 مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة :

للتعرف على درجة مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة نستعرض الجدول الآتي:

الجدول 1: تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة خلال الفترة (2015-2020)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القيمة المضافة للقطاع	1935.1	11.6	2104.3	12.2	2219.1	11.8	2421.6	11.8	2529.1	12.4	2631.4	14.1
معدل النمو(%)	---		8.74		5.45		9.12		4.43		4.04	

المصدر: (بنك الجزائر، 2021، صفحة 147).

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الفلاحة من سنة إلى أخرى وبمعدل سنوي متفاوت أما درجة إسهام الفلاحة في القيمة المضافة الاجمالية فهي متواضعة ومستقرة عند معدل سنوي قدره 12.8% في المتوسط وتحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات من ناحية المساهمة في القيمة المضافة خارج المحروقات.

4.2 مساهمة الفلاحة الجزائرية في التشغيل

يمكن الوقوف على مدى مساهمة الفلاحة الجزائرية في توفير مناصب الشغل من خلال الجدول رقم (2).

الجدول 2: تطور معدل التشغيل في قطاع الفلاحة خلال الفترة (2015-2019)

	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التشغيل السنوي في القطاع (1)	917000	865000	1102000	1067000	1083000
معدل النمو(%)	-	*5.67-*	*0.21+*	*3.17-*	*1.49+*
معدل التشغيل السنوي في جميع القطاعات (2)	*10594000*	*10845000*	*10859000*	*11001000*	*11280000*
(2)/(1)	*%8.65*	*%7.97*	*%10.14*	*%9.69*	*%9.60*

المصدر: (بنك الجزائر، 2021، صفحة 152).

من الجدول السابق نلاحظ أن قطاع الفلاحة يساهم في التقليل من حدة البطالة من سنة إلى أخرى وقد بلغ عدد مناصب الشغل سنة 2019 ما مقداره 1083000 منصب بنسبة زيادة تقدر بـ 1.49% مقارنة بالسنة السابقة، هذا وساهم القطاع في مستوى التشغيل الإجمالي لسنة 2019 بنسبة تقدر بـ 9.60%.

5.2 مساهمة قطاع الفلاحة في الصادرات الجزائرية

إدراكا منها بأهمية قطاع الفلاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، عملت الجزائر جاهدة منذ الاستقلال على تطوير هذا القطاع من خلال انتهاج إستراتيجيات دعم مختلفة، آملة في تحقيق التحول الاقتصادي، من اقتصاد ريعي يعتمد على العائدات النفطية إلى اقتصاد متنوع تشكل الفلاحة إحدى أعمدته الرئيسية. وفي هذا الصدد يمكن الوقوف عند حجم الصادرات الفلاحية للجزائر من خلال الجدول الآتي:

الجدول 3: تطور الصادرات الفلاحية الجزائرية خلال الفترة (2015-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	2015	2016	2017	2018
الصادرات الفلاحية	*1*	-	*0.29*	*0.30*
إجمالي الصادرات خارج المحروقات	*1485*	*1391*	*1367*	*2218*

المصدر: (بنك الجزائر، 2021، صفحة 164).

(حنان، 2020، صفحة 36).

و يلاحظ من الجدول رقم (3) أن قيمة الصادرات الفلاحية للجزائر لا تتجاوز مليون دولار أمريكي في أحسن الأحوال بالرغم من نمو حجم الانتاج الفلاحي والجهود المبذولة من طرف الدولة لترقية هذه الصادرات، وهو مؤشر جد ضعيف على درجة مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات خارج المحروقات وتضم هذه الصادرات بالدرجة الأولى التمور، الخضر والفواكه والتي تمتاز بالجودة العالية.

6.2 مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية الصناعات الغذائية:

في هذا الصدد سجلت الصناعة الغذائية معدل نمو إيجابي قدره 2.1% سنة 2020 بعدما كان المعدل يقدر بـ 7% سنة 2017 علما أن نشاط الصناعة التحويلية تساهم في نموه

الصناعة الغذائية بواقع 65%، وحسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2020 فإن الزيادة في وتيرة نشاط الصناعة الغذائية تعود أساسا لارتفاع وتيرة نشاط البذور، مما كان له الأثر في ارتفاع القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلا أن درجة إسهام الصناعة الغذائية في القيمة المضافة للصناعة خارج المحروقات فهي متواضعة ومستقرة عند معدل سنوي قدره 5.5% في المتوسط خلال الفترة (2015-2020)، ونفس الشيء ينطبق على الصادرات الصناعية الغذائية وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الاحصائيات الواردة في الجدول رقم (4) :

الجدول 4: مؤشرات صادرات الصناعة الغذائية الجزائرية (2015-2019)

	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات غذائية (مليون دج)	23585	35844	38728	43585.27	48673.07
واردات غذائية (مليون دج)	935771	900193	936428	999888.67	963514.47
إجمالي الناتج الداخلي(مليار دج)	16712.7	17514.6	18575.8	20259.1	20428.3
درجة الانكشاف الاقتصادي (%)	5.74	5.34	5.24	5.15	4.95
مؤشر الميزة النسبية الظاهرة	0.95-	0.92-	0.91-	0.91-	0.90-

المصدر: (بنك الجزائر، 2021، ص166)

ومن خلال تتبع مسار مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي يلاحظ أنه في تناقص تدريجي رغم تحسن الصادرات الغذائية الجزائرية، وقد بلغ المؤشر نسبة 4.95% سنة 2019 بعد ما كان 5.74 % سنة 2015، وعلى العموم تشير قيمة المؤشر إلى ضعف نسبي لدرجة انفتاح الجزائر على الخارج في مجال المنتجات الغذائية، مما يعني أنه في حالة حدوث أي خلل في أسعار المحروقات فإن الاقتصاد الجزائري يكون في حالة تأثر كبيرة جدا خاصة أنه لا توجد بدائل يمكن الاعتماد عليها في الوقت الراهن لتغطية حاجيات الجزائر على المدى المتوسط.

ومن خلال الجدول أيضا يلاحظ أن قيمة مؤشر المزايا النسبية الظاهرة على مدى سنوات الدراسة سلبية وقريبة من (-1) مما يعني أن الصادرات الغذائية الجزائرية لا تتمتع بأدنى ميزة مقارنة بالواردات من نفس المنتجات بل تكاد تكون منعدمة وبالتالي تغلب طلب المنتجات الغذائية الأجنبية على طلب المنتجات الغذائية المحلية .

على العموم يمكن القول أن النسب الضعيفة المسجلة في الصناعات الغذائية سواء من ناحية الانتاج أو القيمة المضافة أو الصادرات يساهم فيها القطاع الفلاحي بدرجة كبيرة باعتبار

أن الخامات الزراعية تمثل المادة الأولية للصناعة الغذائية وبنسبة تقارب 65%. (حملاوي وعمرون، 2019، صفحة 34)

3.تحديات القطاع الفلاحي في الجزائر:

تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر عددا من التحديات منها ما يقف عائقا أمام تطورها من جهة ومنها ما يشكل فرصة لنموها وتوسعها من جهة أخرى ويمكن إجمال أبرزها في التالي:

1.3 ضعف السياسات الفلاحية والزراعية المطبقة:

يعد القطاع الفلاحي أساس تحقيق النمو وتقليص الفقر في العديد من البلدان، وفي هذا السياق تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة من الموارد الفلاحية إلا أن استغلال هذه الامكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية قطاع الفلاحة على غرار ما قامت به دولتا تونس والمغرب. (بن عطية، 2021، صفحة 45)

وبالرغم من تعاقب كثير من السياسات الزراعية منذ الاستقلال، زيادة على الإصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائرية بدعم قوي منذ بداية الألفية الثالثة يظل القطاع الزراعي بعيد عن المستوى المرغوب فيه، سواءا في تحقيق الاكتفاء الذاتي أو دعمه للاقتصاد الوطني، بل لا يزال عنوان للتبعية الغذائية الكبيرة للخارج وبقاء الجزائر منطقة عجز غذائي.

ويعود فشل السياسات الزراعية والفلاحية في الجزائر بدرجة أساسية إلى عدم كفاية رأس المال؛ ضعف مشروعات البنية الأساسية؛ اختلال في هياكل الحيازات الزراعية؛ عدم استعمال التقنيات الزراعية في كثير من المناطق الريفية؛ وجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية تبلغ مساحتها الإجمالية أكثر من 42 مليون هكتار، والتي لا يستغل منها في كثير من الأحيان أكثر من 8.5 مليون هكتار، وكما هو معلوم أن ارتفاع مردودية الإنتاج الفلاحي يعتمد بدرجة كبيرة على حجم ونوع الأراضي الزراعية المستعملة (جعفري، 2018، صفحة 115)، في انتظار ما ستسفر عنه اتفاقية الشراكة الجزائرية الأمريكية المتعلقة بتخصيص برامج فلاحية في الجنوب الجزائري بقيمة تصل 300 مليون دولار وهذا لغرض تنمية كل المناطق وإنشاء قنوات كفيلة بتحقيق تنويع اقتصادي مستدام. (بن عطية، 2021، صفحة 45)

2.3 عزوف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عن قطاع الفلاحة:

نظرا للاهتمام الذي توليه الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع الفلاحة، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت عزوفا عن قطاع الفلاحة وهو ما يوضحه الجدول رقم (5).

الجدول 5: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في قطاع الفلاحة خلال الفترة (2015-2018)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المؤسسات الخاصة	*5625*	*6130*	*6599*	*7068*	*7387*
عدد المؤسسات العمومية	*180*	*181*	*88*	*96*	*93*
المجموع (1)	5805 (100)	6311 (100)	6687 (100)	7164 (100)	7480 (100)
نسبة (1) من إجمالي م.ص.م	*%0.62*	*%0.62*	*%0.62*	*%0.64*	*%0.63*

المصدر: (زبير، 2020، الصفحات 109-110)

ومن خلال الجدول نلاحظ بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الفلاحة بالرغم من تزايد أعدادها من سنة إلى أخرى أين وصل عددها إلى 7480 مؤسسة سنة 2019 بعدما كان يقدر بـ 5805 مؤسسة سنة 2015 إلا أنها تشكل سوى ما نسبته 0.63% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنفس السنة، ويعود سبب هذا العزوف إلى وجود عدة اختلالات وقفت أمام ترقية وتطوير نسيج هذه المؤسسات في هذا القطاع الاستراتيجي رغم كل الامكانيات والثروات التي يزخر بها.

3.3 ضعف النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في الجزائر:

ما يمكن قوله بهذا الخصوص أن الهيكلة المؤسساتية لمنظومة المعلومات الاقتصادية الجزائرية، تدل على غياب الاستقرار المؤسساتي والتعديل الجذري والمتكرر بالإضافة إلى عدم التحكم في مفهوم الذكاء الاقتصادي والفرق بينه وبين اليقظة بمختلف أنواعها في أعلى هرم في الدولة، كما أن إدخال الذكاء الاقتصادي ومحاولة جعله قاطرة لتسيير الاقتصاد الجزائري ما هو إلا مساهمة من أشخاص لهم تصور للتسيير وفقا للذكاء الاقتصادي وليست ثقافة مؤسساتية أصيلة، والدليل على ذلك هو تخبط هذه الفكرة ومراوحة أدراجها، والتي أصبحت يتيمة بعد ذهاب واضعيها، ويضاف إلى هذا ما حدث لوزارة الاستشراف والإحصائيات التي تمارس أيضا الصلاحيات الخاصة بالذكاء الاقتصادي من خلال المديرية العامة للمناهج وتنظيم المنظومة الإحصائية لهذه الوزارة، والتي أسندت لها تنظيم جهاز اليقظة والذكاء الاقتصادي وتنسيقه وتطويره، وقد عرفت هي الأخرى عدم الاستقرار من حيث التنظيم والهيكلة، وتم إزالتها فيما بعد بدون أن يوجد لها جسور وظيفية مع وزارة الصناعة، فكل وزارة تعمل بمعزل عن الأخرى وبدون تنسيق في مجال الذكاء الاقتصادي، وهذا الأمر يجعل من الحديث عن منظومة

وطنية للمعلومات الاقتصادية أمرا بعيد التحقيق في ظل غياب رؤية واضحة عن ما يجب فعله في الميدان؛ وتشتت الجهود وعدم تنسيقها. (بلزغم، 2015، الصفحات 99-101)

مما جعل النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في الجزائر يشكو من غياب قواعد وشبكات المعلومات، التي يمكن للمؤسسات أن تستغلها وذلك على عدة مستويات ومن عدة أوجه ونوضح ذلك فيما يلي:

- المعلومات المتعلقة بسوق العمل: حيث نسجل غياب أرقام أو إحصائيات أو معطيات عن سوق العمل بالشكل المطلوب، فلا توجد مثلا أرقام أو معطيات دقيقة عنطالبي العمل تكون منظمة بشكل تبين من خلالها طبيعة طالب العمل من حيث الشهادة،السن، الجنس ...الخ، كما أنه في المقابل لاتوجد بيانات كافية عن المهتمين بالتوظيف، وإنوجدت فإنها تكون متفرقة في شكل إعلانات عن التوظيف لا أكثر.

- المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار :فمن الطبيعي أن يبني القرار الاستثماري على عدد من المعطيات، والتي تظهر إمكانيات وفرص الاستثمار، وغياب مثل هذه المعطيات يؤدي لا محالة إلى اضمحلال الفكر الاستثماري.

-المعلومات المتعلقة بالمحيط المحلي: حيث يفتقر صاحب المشروع كواقع إلى معلومات لا مناص منها لاتخاذ قرار الاستثمار، ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال، تقلبات الأسعار، حجم القدرة الشرائية، الامتيازات القانونية، حجم العرض في سوق العمل ونوعيته، المنافسين الحاليين و المنافسين المحتملين

-المعلومات المتعلقة بالمحيط الأجنبي (الدولي):يشكل غياب مثل هذه المعطيات خطرا يهددوجود المؤسسات الجزائرية وخاصة الصغيرة و المتوسطة منها، فنقص المعطيات و البيانات عنالمنافس الأجنبي يعني الدخول في معركة ضد منافس مجهول

- المعلومات المتعلقة بالخدمات التسويقية:حيث يجد أصحاب المؤسسات صعوبة في التعرف على الخدمات التسويقية المتاحة، كأماكن المعارض وتواريخها،واشتراطات الجودة في الأسواق المحلية وكذا الخارجية، كما تفتقر المنظمات الجزائرية وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، إلى هيئات متخصصة في السوق وسلوك المستهلك.

- المعلومات الخاصة بمصادر الآلات والتجهيزات ذات التكنولوجيا المتطورة:ويدفع هذا النقص المؤسسات الجزائرية إلى توفير هذه الوسائل بأيسر الطرق وأقربها، كما يتضمن هذا النقص أيضا عدم الدراية بالتكاليف وإضاعة الوقت في البحث عن أنسب الأسعار، وبالتالي فإن غيابهذا المصدر المهم من مصادر المعلومات يترك المؤسسات الجزائرية تعمل بأدوات أقل

تنافسية وأكبر تكلفة، ما وهو يحول بينها وبين تحقيق أهدافها.وتسعى المؤسسات الجزائرية إلى مواكبة التطورات التكنولوجية من أجل الوقوف أمام المنافسة، خاصة منها الأجنبية، ولا سبيل إلى ذلك إلا البحث عن المعلومات المتعلقة بهذا الجانب، وبالمقابل يشكل غيابها عائقا أمام تطور هذه المؤسسات.

- المعلومات المتعلقة بالخدمات التسويقية :حيث تجد المؤسسات الجزائرية صعوبة فيالتعرف على الخدمات التسويقية المتاحة، كأماكن المعارض و تواريخها، و شروط الجودة في الأسواقالمحلية و كذا الخارجية، كما تفتقر المؤسسات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطةإلى هيئات متخصصة في دراسة السوق و سلوك المستهلك.

- تحليل المعلومات و نشرها :فتوفر البيانات في شكلها الخام قديشكل مشكلة في بعض الأحيان، فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المؤسسات الجزائرية لا تمكنهم من فهم و استغلال هذه البيانات و المعطيات أحسن استغلال، مما يتوجب عليهم البحث عن مدلول هاته البيانات في شكل مبسط، و لن يتأتى ذلك إلا بوجود هيئاتمتخصصة في تحليل و نشر هذه البيانات.

-طريقة الاستعمال للمعلومات المتوفرة: فعادة ما يكون استعمال المعلومات على مستوى المؤسسات في مرحلة جمع المعلومات دون وجود رؤية عامة للذكاء الاقتصادي وبالتالي يكون ضياع نسبة مهمة في استغلال هذهالمعلومة وفي مرحلة المعالجة والتحليليتم التعامل مع المعلومات بطريقةعشوائية نظرا لنقص الوسائل والأنظمة الخاصة بمعالجة المعلومات. وفي مرحلة استغلال المعلومة نجد مستوى جد ضعيف وبدون تنظيم وتنسيق وهذا ما يؤدي إلى ضعف الوضعية الإستراتيجية.

- ضعف علاقة القطاع بمراكز البحث العلمي:

يعتبر ضعف التكامل بين قطاعي الفلاحة والبحث العلمي من أهم معوقات و التقدم في مجال المعلومات الاقتصادية في الجزائر، وهذا الضعف ناتج عن غياب التحسيس فبعض الملتقيات و اللقاءات التي نظمت توصلت إلى توصيات بقيت بدون متابعة، هذا فضلا على عدم قدرة مراكز البحث على نقل نتائج أبحاثها لمختلف القطاعات بفعالية.

4.3 المصادقة على اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية:

تعد القارة الإفريقية سوق المستقبل فهي تتميز بموقعها الاستراتيجي واتساع رقعتها الجغرافية وتنوع أقاليمها المناخية، وتمثل السوق الإفريقية قاعدة استهلاكية عريضة، حيث يفوق عدد سكانها مليار نسمة ما يعادل 15% من سكان العالم وتتسم هذه القاعدة بالتنوع الكبير في الأذواق ومواسم الطلب، وكذلك مستويات الدخول فيها وهو ما يعد بمثابة طاقة

تصديرية كبيرة في العديد من الصناعات السلعية وعلى رأسها الصناعات الدوائية، وصناعة السيراميك، والصناعات الغذائية، حيث تفوق قيمة مجموع الواردات الإفريقية 600 مليار دولار أمريكي، وأهم الدول المصدرة لها هي جنوب إفريقيا ومصر وتتمثل الواردات الإفريقية أساسا في السيارات، الأدوية، القمح، الأرز والزيوت (سائحي، 2020، الصفحات 130-132) ويضاف لما سبق، أن الأسواق الإفريقية أسواق سعر في المقام الأول نظرا لانخفاض القدرة الشرائية للمستهلك (المغربي، 2017، صفحة 92)، وما يشجع أكثر على التوجه نحو تلك الأسواق هو استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية للمنطقة فمعدل النمو الاقتصادي متمركز في حدود 4% خلال العشر سنوات الأخيرة، وأيضا معدل التضخم مستقر نسبيا في حدود 8%. (مرزوقي، 2020، الصفحات 373-374)

هذا وأعلن الاتحاد الإفريقي في جويلية 2019، إطلاق الاتفاقية القارية للتبادل الحر، لزيادة المبادلات التجارية بين بلدان القارة، وتنص الاتفاقية على استفادة الدول المنضمة من رفع القيود الجمركية، التي يمكن أن تصل إلى صفر بالمائة على مدى خمس سنوات بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويتوقع الاتحاد الإفريقي زيادة في حركة المبادلات بين دول القارة بنحو 60%بعد سنة من دخول المنطقة حيز التنفيذ، ويتوقع الخبراء أن هذه الاتفاقية سوف تزيد حجم التجارة البينية بنسبة تتراوح بين 15% و 25% بحلول سنة 2040 نتيجة إزالة التعريفات الجمركية فقط، وإذا تم تنفيذ الاتفاقية بشكل جيد فيمكن أن تصل إلى 50%، وقد صادقت الجزائرعلى هذه الاتفاقية والتي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2021، ويعتبر انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر خطوة مهمة لدخول السوق الإفريقية، ورفع قيمة التبادل التجاري مع دول القارة السمراء خاصة إذا علمنا أن نسبة التبادل التجاري السنوي بين الجزائر والبلدان الإفريقية الأخرى مجتمعة لا تتعدى 3%من إجمالي حجم التجارة الخارجية للجزائر، وستستفيد الجزائر من الامتيازات التي تفرضها هذه الإتفاقية، ومنها إلغاء الرسوم الجمركية للتجارة بين البلدان الإفريقية بنسبة 90%. (لطرش، 2021، صفحة 225)

هذا وتواجه عملية تعزيز المنتجات الفلاحية الجزائرية إلى الأسواق الإفريقية بخصوص عدة عقبات يمكن توضيح أهمها في الآتي:

- **العقبات المتعلقة بالتخطيط:** تواجه عملية ترقية الصادرات الفلاحية الجزائرية غياب خطة وطنية حقيقية ذات مدى زمني معين، ومن ثم لم توضع أهداف محددة، و أن التصدير يتم من خلال ما يتوفر من فوائض الإنتاج بعد سد حاجة السوق المحلي، كما لم توضع حوافز للتصدير والتي تكون من خلال بعض السياسات التي تمس بعض

المجالات الإنتاجية، مثلا عن طريق إعفاءات جمركية أو تسهيلات ائتمانية أو حماية جمركية.

- **العقبات المتعلقة بالدعم اللوجيستي:** تتمثل هذه العقبات أساسا في طول فترات الشحن إلى إفريقيا وتحكم شركات الشحن الأجنبية في فترة الشحن والتي قد تصل إلى شهر تقريبا، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الإفريقية، وكذلك ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة، فضلا على الحاجة إلى أنواع خاصة من الحاويات –غير المتوفرة في الجزائر- والتي تعد لازمة لشحن بعض المنتجات، وعدم وجود خطوط ملاحية (بحرية وجوية) منتظمة نحو معظم الدول الإفريقية والذي يترتب عنه ارتفاع التكاليف التسويقية و بالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير، بالإضافة إلى عدم كفاءة الموانئ والبنية التحتية في العديد من الدول، كما أن معظم الدول الإفريقية تفتقد لنظم الصرف الحديثة ومع عدم وجود فروع للبنوك الجزائرية في إفريقيا يتم اللجوء إلى البنوك الوسيطة في أوربا وأمريكا لفتح اعتمادات مما يزيد من التكلفة. (بوعكاز، 2020، الصفحات 79-81)
- **العقبات المتعلقة بغياب المرافقة وعدم فعالية حوافز التصدير:**

حيث يواجه المصدرون رغم قلة أعدادهم حزمة أخرى من العقبات المتأتية من صلب العملية التصديرية نفسها ناجمة عن سوء تطبيق التدابير والإجراءات التحفيزية لسياسات ترقية الصادرات من قبل الأطراف والهيئات المعنية من منطلق تجذر ذهنية البيروقراطية (تداخل الصلاحيات، تعقد الإجراءات والتماطل في تنفيذها،بطء اجراءات عملية التصدير وكثرة الوثائق المطلوبة والاجراءات التعريفية المعقدة) مما أثر سلبا على فعالية المرافقة الجيدة لها وتسبب بذلك في عرقلة المبادرات القليلة في مجال التصدير . (حفاف، 2020، صفحة 608)

- **العقبات المتعلقة بالمنافسة:**

هنا نسجل صعوبة ممارسة الأعمال التجارية في إفريقيا نظرا لندرة المعلومات الأساسية عن تلك الأسواق والسلع المطلوبة فيها وأذواق المستهلكين بها، فضلا على عدم وجود سياسة تسويقية للترويج للمنتجات الجزائرية بوسائل الإعلام المختلفة بالأسواق الإفريقية، عدم وجود جهة للتحقق من العملاء مما يجعل المصدرين الجزائريين معرضين لعمليات نصب واحتيال بالأسواق الإفريقية، إضافة إلى محدودية الاستثمارات الجزائرية المباشرة في إفريقيا والتواجد الضعيف في المعارض التي تقام هناك. (ميموني، 2021، الصفحات 352-353)

5.3 إعادة فتح المعابر الحدودية وإنشاء منطقة للتبادل الحر مع موريتانيا:

افتتحت الجزائر سنة 2018 معبرا حدوديا بريا مع موريتانيا، لتصدير المنتجات الجزائرية إلى دول غربي إفريقيا، حيث تراهن الجزائر على أبوابها الحدودية لغزو إفريقيا اقتصاديا حيث قامت بإنشاء منطقة للتبادل الحر والخدمات اللوجستية للتجميع والتصدير مع موريتانيا التي تسجل احتياجات كثيرة فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية والزراعية، وهذا من شأنه أن يمكن الجزائر من ترقية الصادرات خارج المحروقات نحو موريتانيا وأيضا نحو منطقة دول غرب إفريقيا كالسنغال وكوت ديفوار، غينيا، سيراليون وليبيريا إذ تحتوي هذه المنطقة على أزيد من 300 مليون مستهلك وتستورد المواد الغذائية والخضر والفواكه.

هذا وسمحت الجزائر بإعادة فتح المعابر الحدودية من أجل تنشيط التجارة البينية في الحدود الجنوبية المتاخمة لدول ليبيا، مالي والنيجر، بعد توقفها لسنوات لدواع أمنية وأخرى صحية، وحسب الخبراء الاقتصاديين فإن نشاط المقايضة يعد بمثابة الرجوع إلى العمق الإفريقي أولا، ثم توسيع رقعة التجارة الخارجية عن طريق فتح أسواق لمنتجات محلية مفروض الطلب عليها، كما يمثل هذا الأمر فرصة مواتية للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين من القطاعين العمومي والخاص، من أجل ولوج السوق الإفريقية. (حفاف، 2020، صفحة 604)

4. التطلعات المنتظرة من القطاع الفلاحي في الجزائر:

على ضوء واقع وتحديات القطاع الفلاحي في الجزائر يمكن القول بأن هذا القطاع ينتظر منه الكثير ونذكر منها الآتي:

1.4 استهداف الأسواق التصديرية الواعدة:

في هذا المجال ينتظر من القطاع الفلاحي وضع إستراتيجية طويلة المدى تقوم على تصدير الإنتاج الموجه و المعد خصيصا للتصدير، و ليس على تصدير الفائض من الإنتاج الذي يتذبذب من سنة إلى أخرى إن لم يتوقف نهائيا في بعض السنوات، ومن الهام هنا وفي إطار استراتيجية التصدير نحو الدول الافريقية القيام بإجراء دراسات تحليلية مقارنة للأسواق المستهدفة أين يتم تحديد الفرص التصديرية الضائعة في كل دولة مستهدفة وحصر ما يمكن تصديره لتقليص القيمة التصديرية الضائعة، وبعدها تحديد المنتجات الفلاحية الواعدة ذات الطلب وحصة سوق مرتفعة وقيمة واردات متزايدة لفهم أنواع الاحتياجات وحصر قنوات البيع ثم توفير كافة المعلومات الأساسية عن الدول الإفريقية المستهدفة والاتفاقيات التجارية المبرمة ومزاياها وإتاحتها للمصدرين، إضافة إلى خدمات النفاذ إلى الأسواق الافريقية الواعدة من خلال عقد ورش عمل للمصدرين في القطاعات المستهدفة لتوعيتهم بالفرص التصديرية وكذا

الاشتراطات المطلوبة من قبل الدول الافريقية المستهدفة والتغيرات في احتياجات الأسواق وأنماط الاستهلاك فيها، على أن يتم تأسيس مراكز تجميع كبرى في مناطق معينة ويتم انطلاقا منها القيام بعملية التصدير مباشرة إلى الدول الافريقية، وهنا من الأولوية بالنسبة للجزائر التركيز على إبرام الاتفاقيات الدولية والاتفاقيات الثنائية للتعاون التجاري التي تسمح بالتقليل من الحواجز والتعريفات الجمركية، لاسيما الاتفاقيات التعريفية التفضيلية الثنائية أو الإقليمية أو الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

هذا ويعد الاهتمام بالتسويق الخارجي من أهم سبل ترقية الصادرات، ويجب أن يتولى تنفيذ حملات تسويق الصادرات أشخاص ذوي خبرة ويمكن الاستعانة بشركات تسويق متخصصة للقيام بهذا الدور، وتوجد مجموعة من السياسات التي اتبعتها الدول لترويج صادراتها منها: (قرقب، 2020، صفحة 191)

- **إنشاء وكالات ترويج الصادرات**: تعمل هذه الوكالات على إرسال بعثات ترويجية تسبق البعثات التجارية للترويج للمنتج الجزائري من حيث السعر والجودة لتعزيز انطباعات وثقة المستهلكين في دول إفريقيا بالمنتجات الجزائرية، بالإضافة إلى توفير مطبوعات تساعد المصدرين في الترويج لمنتجاتهم من خلال الاستفادة من تجارب ناجحة لمصدرين آخرين سواء من الدولة نفسها أو من خارجها، تقوم هذه الوكالات بعقد مؤتمرات و ورش عمل من أجل تقييم أنشطة ترويج الصادرات، وتنظيم حلقات نقاش للمصدرين؛
- **إنشاء المكاتب التجارية و المعارض الدائمة أو المؤقتة**: و ذلك من خلال تشجيع الشركات المحلية على إقامة مكاتب تجارية لها بالخارج من أجل الترويج لمنتجاتها، بالإضافة إلى التوسع في تنظيم معارض تجارية دائمة أو دورية لمساعدة المصدرين في الترويج لمنتجاتهم، و يتم اختيار المشروعات التي تتميز بارتفاع جودة منتجاتها بالإضافة إلى قدرتها على تنفيذ عقود التصدير للمشاركة في المعارض الدولية مع استبعاد المشروعات الأخرى، و ذلك لضمان القدرة على المنافسة؛
- **إنشاء صندوق للتسويق**: يختص هذا الصندوق بتمويل برامج و أنشطة التسويق الخارجي للمصدرين مثل دراسة فتح أسواق جديدة و إقامة معارض و الدعاية خارج البلاد و يتم تقسيم المستفيدين من الصندوق إلى فئات كالمصدر المبتدئ والمصدر المتوسط و الكبير على سبيل المثال.

2.4 استغلال المرافق اللوجستية:

والمتمثلة في الموانئ، المطارات، الطريق العابر للصحراء (الذي يعد أحد المشاريع الكبرى التي تراهن عليها الجزائر لولوج السوق الإفريقية التي تضم أكثر من 700 مليون نسمة من الدول التي سترتبط بالطريق، وهي تونس والنيجر وبوركينافاسو ومالي ونيجيريا والبلدان المجاورة لها) والمعابر البرية الحدودية، ووسائل النقل العمومية و الخاصة المكيفة حسب الحاجة لنقل مختلف المنتجات الفلاحية دون الإضرار بها، و كذلك مساحات التخزين كالمستودعات الخاصة المتوفرة في المطارات بالإضافة إلى ما يعرف بالموانئ الجافة الهادفة لتخفيف عبء اكتظاظ أرصفة الموانئ بالحاويات و كذا معدات المناولة من رافعات وعربات لما لذلك من تأثير على تقليل الخسائر والتكاليف الإضافية غير الضرورية لتسيير أفضل لنقاط العبور المختلفة، حيث يسمح ذلك باحترام مواعيد الشحن و التسليم خاصة للمواد سريعة التلف حسب العقود المبرمة مع الزبائن في الأسواق الخارجية وتفادي التعويضات والخسائر المادية والمعنوية الناجمة عن مخالفة شروط و مواعيد التسليم، كما تقوم بعض الدول بتقديم المساعدات للمؤسسات المصدرة في مجال نقل و توزيع السلعة المراد تصديرها، بتحمل الدولة لنسبة من مصاريف النقل و التوزيع والمشاركة في المعارض الدولية، مما يجعل المنتجات المصدرة تتمتع بميزة تنافسية عند دخولها للأسواق الافريقية. (بحري، 2020، صفحة 83)

3.4 تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، نتيجة قدرتها المتناهية على الابتكار والتوصل إلى تطوير طرق مبتكرة في الإنتاج والتسويق، و هذا بالنظر لما تتمتع به من ديناميكية و سرعة تساعدها على مسايرة التحولات السريعة، إضافة إلى القدرة على خدمة الأسواق المحدودة و التي لا تغري المؤسسات الكبيرة، وتلبية احتياجات الأسواق من المنتجات التي ترتبط بأذواق المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة، نظرا للاتصال المباشر الذي ينشأ بين كل من أصحابها والعملاء، فضلا إلى القدرة على تغيير أو تعديل نشاطها أو أسلوب عملها حسب تقلبات الأسواق (حالة رواج أو كساد)، كما تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرة كبيرة على غزو الأسواق الدولية والمساهمة بشكل فاعل في تنمية الصادرات وتوفير النقد الأجنبي والتخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات، بل أنها ساهمت في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات لدى الكثير من الدول، والإحصائيات المتوفرة تدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الغالبة في اقتصاديات كافة البلدان بما

فيها الصناعية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل هذه المؤسسات نسبة 98% من مجموع المشروعات، وفي فرنسا 95%، بينما في اليابان تمثل نسبة 99% من مجموع المشروعات. وقد ساهمت هذه المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 57% في اليابان، 64.3% في اسبانيا و 56% في فرنسا و 44% في النمسا، و 43% في كندا، و 33% في استراليا.

وبالنسبة للجزائر فقد عملت على غرار العديد من الدول النامية على تشجيع هذا النوع من المؤسسات وعيا منها بأهميتها. وفي هذا الصدد فإن تطور قطاع الفلاحة لا يمكن أن يكون إلا بدور فعال من مؤسساته بصفة عامة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، هذا ويمكن توضيح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للقطاع الفلاحي فيما يلي: (مخيمر، 2005، ص33)

- تناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الفلاحي في الاعتماد على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر من الكثافة الرأسمالية، وهي فرصة لتوفير مناصب شغل جديدة وزيادة الانتاج؛
- تتجاوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع خصائص السوق الصغير الحجم و هو الصفة الغالبة على أسواق المنتجات الفلاحية؛
- توفرها على نظام معلومات داخلي وخارجي يتميز بقلة التعقيد وهو ما يسمح بالانتشار السريع صعودا أو نزولا بين إدارة المؤسسة، عمالها وعملائها؛
- قلة التخصص في العمل إلى الدرجة التي تقوم فيها الوظيفة الواحدة بمهام عدة وظائف، والعامل متعدد الاختصاصات في الغالب وهذا ما يوفر الجو للكثير من المبادرات؛
- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة دعم للمؤسسات والصناعات الكبيرة كالصناعات الغذائية من خلال عمليات المقاولة من الباطن؛
- بإمكان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلته متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها وهذا ما يعطيها ميزة التوزيع في الإنتاج الصناعي الغذائي؛

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا بسهولة تكيفها مع المحيط الخارجي، وامتداد نشاطها حتى إلى المناطق الريفية النائية التي تتميز عادة بنشاط وحيد متمثلا في الفلاحة، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة وأن المشاريع الفلاحية التي تعتمدها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات؛
- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية ، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى؛
- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها أصحابها تتعرض للتجديد والتحدث أكثر من المؤسسات العامة؛
- تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على زيادة المبيعات والتوزيع مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالتخزين ومن ثم التسويق، ويؤدي إلى توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة؛
- الاعتماد على الموارد المحلية وبالتالي تقلل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستيراد.

5. تحليل النتائج:

تشير النتائج المرصودة في دراستنا إلى أن القطاع الفلاحي لم يتمكن من النمو والتطور المرغوب، فدرجة إسهام الفلاحة في القيمة المضافة الاجمالية متواضعة ومستقرة عند معدل سنوي قدره 12.8% في المتوسط وتحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات من ناحية المساهمة في القيمة المضافة خارج المحروقات، كما أن قيمة الصادرات الفلاحية للجزائر لا تتجاوز مليون دولار أمريكي في أحسن الأحوال بالرغم من نمو حجم الانتاج الفلاحي والجهود المبذولة من طرف الدولة لترقية هذه الصادرات، وهو مؤشر جد ضعيف على درجة مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات خارج المحروقات وتضم هذه الصادرات بالدرجة الأولى التمور، الخضر والفواكه والتي تمتاز بالجودة العالية.

هذا وتبين الإحصائيات الرسمية وجود نوع من العزوف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن هذا القطاع وتمركز تلك المؤسسات التي يسيطر عليها القطاع الخاص في قطاعي الخدمات

والبناء وهذا بالنظر للعائد المجزي الذي يتم جنيه من جراء عملية الاستثمار في المجال الخدماتي مقارنة بالمجالات الأخرى.

6.خاتمة:

على ضوء ما تقدم، يمكن الجزم بأن القطاع الفلاحي في الجزائر ورغم مرور أزيد من ستة عقود على الاستقلال لم يحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الغذاء تماشيا مع النمو الديمغرافي. وقد كان لتوجه سياسة الدولة التنموية نحو قطاع البناء والأشغال العمومية والرامية إلى تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين (السكن، الطرق، بناء السدود، المستشفيات، المدارس...الخ) بالغ الأثر على مؤشرات الإنتاج، القيمة المضافة، التشغيل والتصدير للقطاع والقطاعات المتكاملة معه كالصناعات الغذائية رغم الامكانيات والثروات الكبيرة التي يزخر بها من جهة والفرص المتاحة لنمو وتطور القطاع في الوقت الراهن من جهة أخرى، والذي يعول عليه لإحداث التنويع والتكامل الاقتصاديين في الجزائر.

وفي الأخير تقدم الدراسة التوصيات الآتية:

- إعداد إستراتيجية جديدة للنهوض بقطاع الفلاحة ويجب وضع القطاع ضمن قائمة القطاعات الإستراتيجية ذات الأولوية القصوى وتوجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة له؛
- تشجيع وتدعيم الإستثمارات في مجالات الزراعة التي تتميز بمنتوجات إستراتيجية؛
- تشجيع الاستثمار في قطاع الفلاحة وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم المالي لها وتوجيهها نحو هذا القطاع؛
- حل مشكل العقار الفلاحي حتى يتم خلق الإطمئنان والإستقرار النفسي لدى الفلاح، باعتباره عون إقتصادي وأن المنتوج الفلاحي له قيمة مالية وإستراتيجية؛
- توفير التمويل الضروري وفي الوقت المناسب وبأسعار فائدة تفضيلية للمستثمرين في القطاع الفلاحي ؛
- وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي بما يتماشى و الإحتياجات والواقع العملي، لتوعية وإرشاد الفلاحين وكذا إدخال المكننة وتحسين البذور... .إلخ
- تطبيق الممارسات الزراعية والصحية الجيدة لتحسين فرص وصول ونفاذ المنتجات الفلاحية إلى الأسواق الدولية من خلال التكيف مع متطلبات الصحة والصحة النباتية

والحيوانية، وجعل منتجاتها سليمة، صحية وآمنة و تقليل حجم المخاطر المرتبطة بها من تسممات غذائية وتلوث مما يقوي ثقة المستهلك في المنتجات الغذائية؛

- وضع إستراتيجية للري وشبكات السدود والرش المحوري، وهي إمكانيات يفتقر إليها القطاع الفلاحي بالرغم من أهميتها الإستراتيجية؛
- إيجاد نظام فعال للتسويق الفلاحي وفق أطر موضوعية وبعوامل إقتصادية عقلانية بعيدة عن كل الإجراءات البيروقراطية مع إشراك العاملين في القطاع الفلاحي.

7. قائمة المراجع:

الأطروحات:

1- سفيان حنان، (2020)، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر.

المقالات:

1- مراد مصطفى، واقع الصادرات الزراعية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط (فرص وتحديات)، مجلة دراسات، المجلد 16، العدد 01، جانفي 2019، الصفحات 145-162.

2- سائحي يوسف و خمقاني عبد الهادي، (2020)، سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9 (العدد4)، الصفحات 121-137.

3- المغربي لمياء محمد، (2017)، التبادل التجاري العربي الإفريقي (الفرص والتحديات)، المجلة العربية للادارة، المجلد 37 (العدد4)، الصفحات 85-112.

4- مرزوقي رفيق و قوشيش أمينة، الفرص المتاحة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية للاستثمار في الدول الإفريقية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9 (العدد5)، 2020، الصفحات 363-380.

5- حفاف وليد، (2020)، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية: المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13 العدد(3)، الصفحات 600-610.

6- زبير محمد، (2020)، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية بالجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18 العدد (2)، الصفحات 101-114.

7- حملاوي حميد وعمرون وسام، (2019)، أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري وآفاق تطوره:دراسة حالة الجزائر، *مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6* (العدد2)، الصفحات 149-167.

المداخلات:

1- جنيدي مراد و سلامي أحمد، (10 مارس 2018)، تقييم السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، الملتقى الوطني: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، الجزائر.

2- غزازي عماد و بغنة سهيلة، (10 مارس 2018)، واقع ودور السياسات الزراعية المتبعة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، الجزائر.

3- جدي عبد الحليم و شرياق رفيق (10 مارس 2018)، استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية اعتمادا على تنمية القطاع الفلاحي، الملتقى الوطني: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة المدية، الجزائر.

4- لرقط فريدة، (25 -28 ماي 2003)، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الملتقى الدولي : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف، الجزائر.

التقارير:

1- بنك الجزائر، (ديسمبر 2021)، التقرير السنوي 2020: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر.

2- بنك الجزائر، (نوفمبر 2020)، التقرير السنوي 2019: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر.

3- وزارة الصناعة والمناجم، (أفريل 2020)، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 36، الجزائر.

4- مخيمر عبد العزيز جميل، (2005)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.